

الإعلام اللبناني بين المحرّمات والممارسات في بلد الحريات مشروع جديد في الأدرج واستنساب سياسي في القديم

تنص المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ان "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء من دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"

حق التعبير عن الرأي مصان في شريعة حقوق الانسان عالميا، وينبثق منه حق الاعلام والاعلاميين من صحفيين ومدونين وغيرهم. لكن ذلك لم يمنع كل مجتمع من اختيار رؤيته، وتحديد نظامه الاعلامي، وادراج بعض الضوابط التي يراها من المحرّمات التي لا يجب مقاربتها. فقد اعتبر لبنان منذ خمسينات القرن الماضي بأنه بلد الحريات اذا ما قورن بممارسات حكومات ومجتمعات البلاد المحيطة به. لقد شهد فورة اعلامية وانتشارا عربيا للصحافة اللبنانية، وبات ينظر اليه كساحة مفتوحة للتعبير الحر عن الرأي، فيما تتمتع وسائل اعلامه بسقف عال في تناولها مختلف المواضيع لاسيما السياسية منها.

منذ الاستقلال حتى اليوم، وضعت قوانين للمطبوعات واجريت تعديلات عليها معتمدة النظرية الليبرالية، الا ان الجدل لا يزال قائما حول مبادئ اساسية مثل حرية الاعلام وحدودها، وحول الدور الفعلي الذي تقوم به هذه الوسائل التي كانت عرضة في محطات مفصلية من تاريخ لبنان للتشكيك بوطنيتها ومسؤوليتها.

نص اتفاق الطائف في احد بنوده على "اعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في اطار الحرية المسؤولة وبما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب". ثم صدر عام 1994 قانون الاعلام المرئي والمسموع رقم 382 الذي شكل خطوة على طريق الحريات الاعلامية، الا انه لم يتمكن فعلا من اعادة تنظيم حقيقية للقطاع الاعلامي. فحتى اليوم

لم يتم اقرار قانون جديد يواكب التقدم الحاصل على مستوى العالم، خصوصا على المستوى الرقمي. لا يزال مشروع قانون الاعلام الموحد في لبنان يعرض للمناقشة منذ سنوات في اكثر من لجنة اعلام وفي اكثر من دورة نيابية. فكلما اتى وزير اعلام يطرح تعديلات، فيما القانون يقبع اليوم في ادراج لجنة الادارة والعدل. اما الواقع الاعلامي فهو كالتالي: الصحف منظمة بموجب قانون المطبوعات، اما التلفزيونات والاذاعات فهي منظمة بموجب قانون المرئي والمسموع. المواقع الالكترونية ليست منظمة بموجب اي قانون، فيما تفرض على الصحافة والصحافيين محرّمات حددت في القانون، الا ان تطبيقها فضفاض واستنسابي.

"الامن العام" اجرت حوارا مع رئيس المجلس الوطني للاعلام عبدالهادي محفوظ الذي تحدث عن هذه المحرّمات والتحديات التي تواجه القطاع الاعلامي. ما هي المحرّمات التي يجب على وسائل الاعلام عدم تجاوزها في المجتمع اللبناني؟

□ يعتبر قانون الاعلام اللبناني رقم 94/382 وقانون المطبوعات ان الاعلام اللبناني اعلام حر، وهذا ما يميزه عن محيطه وبيئته العربية. اذ ان الاعلام في هذا المحيط يغلب عليه انه اعلام الحاكم، من هنا كان موقع لبنان المهم في الاعلام في المنطقة كونه اعلاما حرا يجد فيه كل المواطنين العرب امكان التعبير عبر وسائل اعلامه. لكن الاعلام الحر يركز في لبنان على صحة المعلومة



رئيس المجلس الوطني للاعلام عبدالهادي محفوظ.

عندها تصبح المسائل ملزمة بالقانون للاطراف التي تقوم بمخالفات كبيرة، وهذا ما ليس هو عليه الحال في لبنان حاليا لأن الدولة غائبة وضائعة ومشتتة، وبالتالي تفرض مؤسسات الامر الواقع نفسها على الجميع.

■ لكن ثمة قانون الاعلام ووجوب عدم مخالفته وهناك حرية الرأي والتعبير التي يكفلها الدستور اللبناني، فكيف يمكن المواءمة بينهما عند اي مخالفة؟ □ لاسف الكل يتسلح بالحريات الاعلامية وهو حق مشروع. لكن هذا الحق لا يعود يجوز عندما تصبح الحرية الاعلامية مدخلا للقدح والذم او الاساءة للاخر، او لنشر الاكاذيب والاضاليل. هناك حمايات سياسية وطوائفية كثيرة للمواقع الاعلامية، ولا يمكن الخروج منها الا بدولة حقيقية عادلة قادرة وشفافة، وهذا ما ينبغي ان يكون عنصر ضغط من جميع المواطنين اللبنانيين، اي الدعوة الى اعلان المواطنة والى حماية كل مواطن.

■ النقاش حول قانون المطبوعات واختصاص محكمة المطبوعات يعود في كل مرة تحال قضية اليها، ما السبب؟ □ هناك مشروع قانون اعلام موحد في مجلس النواب ينبغي الضغط لقراره. خرج هذا القانون من لجنة الاعلام بموافقة جميع الافرقاء وهذا امر ايجابي، لكنه الان يستقر في لجنة الادارة والعدل من دون تحريك منذ ما يقارب 5 سنوات، لأننا نجد فيه الاجوبة الكافية لمعالجة المشاكل الاعلامية من دون اي تدخل سياسي او استنساب قضائي او سياسي او ما شابه ذلك.

■ ندخل هنا الى واقع الاعلام الرسمي الذي اهمله المسؤولون منذ سنوات، ام يحن الوقت لتفعيل دوره؟ □ هناك فرصة نادرة حاليا للاعلام الرسمي لأن يأخذ مكانه في الاعلام. ◀

الاعلام الحر يركز على صحة المعلومة ودقتها وعلى المصدر الموثوق به

للإعلان المكتوب. بالنسبة الى الاعلام المرئي والمسموع، هناك صعوبة كبيرة في الصناعة الدرامية وفي الاعلان لأن مصدره اما الداخل وهو ضعيف جدا، او الخارج الخليجي تحديدا الذي اصبح يستخدم الاعلان كمصدر من المصادر والوسائل السياسية التي تخدم البلد الذي يعطيه الاعلان. لذلك اعتقد ان واقع الاعلام اللبناني صعب جدا، مما يفترض عودة دوره وعودة الدولة وانتخاب رئيس اولا والدخول في تسويات داخلية تعالج ما نحن فيه حاليا.

■ تحدثون عن قانون الاعلام الذي بات من الضروري ادخال تعديلات عليه لتناسب مع الواقع الذي نعيشه في ظل انتشار المواقع الالكترونية مواقع التواصل الاجتماعي؟ □ الواقع الاعلامي الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي أصبحت طاغية في لبنان. هناك اكثر من 1000 موقع اعلامي الكتروني، وقد جرت اتصالات كثيرة مع المواقع الالكترونية وتم التوصل الى بروتوكول اعلامي مع هذه المواقع والى

ميثاق شرف اعلامي من جانب المجلس الوطني للاعلام تم التحديد فيه الاتفاق على نقاط كثيرة، منها احترام المواد الواردة في قانون المرئي والمسموع لجهة الموضوعية والشفافية والصدقية وتلافي الاخبار الكاذبة، لكن ليس هناك من نص قانون فعلي يحكم عمل المواقع الالكترونية. هناك مشروع قانون الاعلام الموحد الموجود في لجنة الادارة والعدل حاليا ينبغي اقراره. عندها تحل كل المشاكل الاعلامية لأنه عند ذلك يخرج الاعلام المرئي والمسموع والالكتروني وحتى المكتوب من الاستنساب السياسي، وبالتالي لا يعود هناك حاجة لارسال توصية الى الحكومة تقرها او لا تقرها.

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

■ ما دور الاعلام اليوم في ظل الشغور الرئاسي والوضع الراهن في لبنان؟ □ دور الاعلام يجب ان يكون بتهذئة الرؤوس الحامية والدعوة الى الحوار والتنازلات المتبادلة، وادراك ان لبنان لا يمكن ان يقوم الا اذا استعاد وحدته الداخلية، فالخطر يتهدد الجميع وعلى هذا الصعيد اعتقد ان دور التلفزيون الرسمي مهم جدا كذلك دور المؤسسات التلفزيونية على اختلافها، علما انه موضوع معالجة او على نار حامية من جانب وزير الاعلام حاليا. الاعلام يمكن ان يكون بناء او هداما وفقا للتوظيف التي تعطى له، واعتقد ان هناك تعاونا يحصل حاليا بين وزارة الاعلام والمجلس الوطني للاعلام والمؤسسات المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية على اختلافها، وايضا مع نقابتي الصحافة والمحرفين من اجل ان تكون السياسة الاعلامية في لبنان سياسة تأخذ في الاعتبار البناء وليس الهدم، خصوصا في ظل المرحلة الصعبة التي نعيشها مما يتطلب الدعوة الى الحوار والقيام بالمعالجات الموضوعية لكل القضايا المطروحة.

■ عقدت اجتماعات مع ممثلي المؤسسات الاعلامية وكنتم تخرجون منها بمواثيق شرف، لكن الى اي حد يتم تطبيقها؟ □ هناك استعداد لتطبيق مواثيق الشرف على ارض الواقع، لأن الجميع بدأ يدرك اننا في مرحلة خطرة لا تستثنى احدا، لا مواقع اعلامية ومؤسسات اعلامية، ولا مجتمعا مدنيا ولا سياسيا ولا حتى عسكريا. نحن على فوهة بركان في البلد ما يفترض دور النخب تحديدا في تعميم الوعي لدى الناس، واخذ البلد الى المكان الصحيح الذي ينتظره كل اللبنانيين. المؤسسات الاعلامية يمكن ان تكون صانعة التغيير وصانعة الرأي العام، وبالتالي ان البلد يحتاج الى استعادة وحدته والى تعميق فكرة المواطنة ونبد الطائفية سواء السياسية او الدينية، والى اعتبار انه لا يمكن ان يقوم هذا البلد الا على التوافق لأن كل المشاريع الطائفية لا تؤدي الى حماية الوطن ولا الى حماية الطوائف.

“ بعض الاعلام اللبناني تورط في الالونة الاخيرة في كونه اعلاما طائفيًا ”

لإطلاقه، من اجل صورة لبنان الجميلة التي كنا نعرفها واستعادة دور الاعلام اللبناني كاعلام فاعل في المنطقة والمحيط وفي لبنان بالذات.

◀ كان تلفزيون لبنان الرسمي الاول في نشأته، لذلك ان اهمية الاعلام الرسمي هو اعلام المواطنة، لا يتبنى سياسات طائفية لهذه الطائفة او تلك، وبالتالي يمكنه ان يكون الاعلام الاول اذا لقي دعم جهات الدولة على اختلافها. هذا ما ليس عليه الحال حاليا، اذ لا مخرج من اعلام مواطنة وعدالة شفاف مفتوح للجميع، وهذا هو واقع تلفزيون لبنان لكنه يعاني من مشاكل مالية هائلة ومن تدخلات سياسية وطائفية في غير مكانها. ينبغي تحييد هذا الاعلام من هذه الضغوط الخارجية وتوفير كل الاموال اللازمة

